# دراسة تقييمية لواقع الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطية حالة: تونس والمغرب ومصر وتركيا والجزائر

**د. صالحي سلمى**
**أستاذة محاضرة قسم ب**
جامعة بومرداس

**ملخص:**

يتناول هذا البحث دراسة تقييمية لواقع الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطية، التي تعتبر تحديا كبيرا لدول البحر المتوسط ومنها تونس والمغرب ومصر وتركيا والجزائر، في ظل التكتلات الإقليمية المتواجدة في الساحة الدولية. حيث عبر مؤتمر برشلونة منذ انعقاده سنة 1995 عن رغبة الأطراف المشاركة ومنها هذه البلدان على وضع الأسس العملية للتعاون والتشاور الاقتصادي للدخول إلى منطقة التجارة الحرة التي تفرض على منتسبيها الإلغاء التدريجي للتعريفة الجمركية على الواردات من الجانبين مما يخلق منافسة شرسة خاصة من الجانب الأوروبي الذي تمتاز منتجاته بالجودة مقارنة مع المنتجات العربية، وقد اعتمدنا في دراستنا هذه على مؤشر الميزة النسبية الظاهرة المحسوب بالصيغة الثانية ACR2 لمعرفة التغيرات الحاصلة في الاقتصاد الوطني للدول محل الدراسة بعد دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ.

**الكلمات المفتاحية:** الشراكة الاقتصادية، منطقة التجارة الحرة، دول البحر المتوسط، الاتحاد الأوروبي، الفروع الاقتصادية التنافسية،ACR2 .

**Résumé :**

Le présent article porte sur une évaluation de l'état actuel du partenariat économique euro-méditerranéen, celui-ci représentant un défi majeur pour les pays du bassin méditerranéen, notamment la Tunisie, le Maroc, l'Egypte, la Turquie et l'Algérie, ceci dans un contexte mondial caractérisé par la régionalisation des échanges.

Lors de la conférence de Barcelone en 1995, les pays membres participants ont exprimé leur volonté de mettre en place les fondements opérationnels nécessaires au dialogue et à la coopération économiques, ceci pour permettre l'accès à la zone de libre-échange. Cette dernière exige des partenaires la réduction graduelle de la tarification douanière sur les importations des deux côtés. Cette action provoquera pour les pays sud-méditerranéens l'apparition d'une forte concurrence de la part des pays européens, ceci au regard de la haute qualité de leur production.

Afin d'analyser les éventuels changements apparus à la suite de la mise en œuvre de l'accord de partenariat, nous nous basons sur l'indicateur de l'avantage comparatif, déterminé à partir de la deuxième formule ACR2.

**Les mots clés :** Partenariat économique, zone de libre-échange, pays euro-méditerranéens, union européenne, filières de la compétitivité économique, ACR2.

**مقدمة:**

عرفت العلاقات الأوروبية المتوسطية اتفاقيات تعاون على مدى عقود من الزمن، ويعتبر العامل الاقتصادي المهيمن الأساسي على هذه العلاقات، نظرا للموقع الجغرافي الذي تحتله المنطقة من جهة، وإلى اكتشاف النفط والغاز الطبيعي من جهة أخرى. حيث يستورد الاتحاد الاوروبي حوالي 10% من احتياجاته من الغاز الطبيعي من الجزائر[1]. بالإضافة إلى الأهمية الجيوسياسية للموقع المتميز الذي تحتله الدول المتوسطية وحجم الثروات التي تشكل أساسا قويا لتطوير العلاقات الاقتصادية بينهما.

وتمثل سنة 1995 منعرجا حاسما في العلاقات الأوروبية-المتوسطية، وبداية التطور الجذري في السياسات المتبعة من طرف الاتحاد الأوروبي اتجاه دول البحر الأبيض المتوسط، حيث تم عقد مؤتمر في برشلونة بإسبانيا بحضور 15 بلدا أوروبيا، و12 شريكا من حوض المتوسط منها تونس والمغرب ومصر وتركيا والجزائر. وقد أفضى هذا المؤتمر بإعلان برشلونة، وهو الاعلان الذي شكل برنامجا طموحا للحوار والتبادل والتعاون من أجل توفير السلم والاستقرار والرفاهية في المنطقة[2]. ومن مصلحة الاتحاد الأوروبي أن يتمتع الإقليم المتوسطي بالازدهار ويتسم بالديمقراطية والاستقرار والأمن، مع تبنيه لرؤية متفتحة اتجاه أوروبا، ومن المعلوم أنّ الإقليم المتوسطي لايزال يواجه تحديات كثيرة سياسية واقتصادية واجتماعية ...إلخ[3]، لهذا حاولنا من خلال هذا البحث التطرق لواقع الشراكة الأورو-متوسطية معتمدين على مؤشر الميزة النسبية الظاهرة المحسوب بالصيغة الثانية ACR2 للإجابة على الاشكالية التالية:

ما هو واقع الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطية ضمن الاستراتيجية المتبعة بعد دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي حيز التنفيذ؟

وقد تم تقسيم هذا البحث إلى النقاط التالية:

مضمون اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية؛

أهداف اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية؛

دراسة الشق الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية؛

دراسة تقييمية لواقع الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطية.

**1. مضمون اتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية:**

لقد أكدت اتفاقيات الشراكة الأوروبية المتوسطية المبرمة في مؤتمر برشلونة على خلق إطار للتعاون متعدد الأطراف ودائم للعلاقات المرتبطة بينهما، بالإضافة إلى دفع مبادرات السلام والاستقرار والنمو في المنطقة نحو الأمام، وقد تضمنت الاتفاقية بالإضافة إلى ما سبق النقاط التالية[4]:

تعزيز الحوار السياسي والأمني بين الطرفين، الذي يسمح بإقامة علاقات متبادلة دائمة بين المتعاملين، مما يساهم في تحقيق الرفاهية والأمن؛

تحديد الشروط الضرورية للتحرير التدريجي لتبادل السلع والبضائع والخدمات ورؤوس الأموال، وذلك بإنشاء منطقة تجارة حرة، وهذا من خلال فترة انتقالية تم تحديدها بـ 12 سنة ابتداء من دخول الاتفاق حيز التنفيذ حيث يتم الإلغاء التدريجي للحواجز الضريبية وفق رزنامة يتم التفاوض حولها بين الطرفين طبقا لإجراءات المنظمة العالمية للتجارة باستثناء تركيا؛

دعم الشراكة المالية التي تتم عن طريق برنامج ميدا وقروض بنك الاستثمار الأوروبي BEI، في المجالات التالية: تجديد الاقتصاد، ترقية الاستثمارات، تسوية المنشآت، مرافقة تنفيذ منطقة حرة للتبادل وتشريع المنافسات؛

دعم مبادرات الاندماج جنوب-جنوب؛

دعم التعاون في الميادين الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية والمالية، مع الاعتراف بحق كل طرف في اختيار وتطوير نظامه السياسي والاجتماعي والثقافي والقانوني والقضائي، واحترام الأسس الديمقراطية وحقوق الإنسان.

ولقد تسابقت الدول المتوسطية لتوقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي منفردة، عكس دول الاتحاد الأوروبي التي دخلت مجتمعة في تكتل مندمج في وحدة اقتصادية وسياسية واحدة.

وقد كانت تركيا أول بلد متوسطي وقع على هذه الاتفاقية في سنة 1995 ودخلت حيز التنفيذ في 1 جانفي1996[5]، ووقعت تونس عليها في 17 جويلية 1995، ودخلت حيز التنفيذ في 01 مارس 1998[6]، أما المغرب فقد وقعت عليها في 26 فيفري 1996 ودخلت حيز التنفيذ في 1 مارس 2000[7]، ووقعت مصر على هذه الاتفاقية في جوان 2001 ودخلت حيز التنفيذ في جوان 2004[8]، في حين كانت الجزائر آخر الموقعين في 22 أفريل 2002 بمدينة فلينسيا بإسبانيا والتي دخلت حيز التنفيذ في سبتمبر 2005[9].

**2. أهداف الاتفاقية:**

تضمنت هذه الاتفاقية مجموعة من الأهداف أهمها:

- الاستفادة من مساعدات وقروض إنمائية لتمويل المشاريع المتوسطية التي سيقدمها الاتحاد الأوروبي للدول الأعضاء من المؤسسات المالية الأوروبية خاصة بنك الاستثمار الأوروبي[10]؛

- تشجيع الحصول على برامج التدريب المتطورة وبرامج المعلومات والتسويق ومواصفات الجودة ونقل التكنولوجيا المتطورة والخبرة الأوروبية العالية[11]؛

تنمية المبادلات المتوازنة بالنسبة للطرفين من خلال تحديد شروط التحرير المتنامي لحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال[12]؛

حث الشركاء المتوسطيين ومساعدتهم في عملية إقامة منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي وجذب المزيد من الاستثمار للمنطقة المتوسطية[13]

وضع الأساس لإقامة علاقات جوار طيبة وحث الأطراف على التعاون إقليميا[14]؛

فتح الأسواق الأوروبية أمام الصادرات الصناعية المتوسطية وتخفيض القيود المفروضة على الصادرات الزراعية من خلال المبادلات التجارية فيما بينهما، مما يمكنها من تحقيق مكاسب[15]؛

الارتقاء بالتعاون في المجال الاجتماعي من خلال التغلب على المشاكل الاجتماعية التي تتخبط فيها الدول المتوسطية خاصة على البطالة[16].

**3. دراسة الشق الاقتصادي لاتفاقية الشراكة الأورو-متوسطية:**

شكل الجانب الاقتصادي والمالي المحور الرئيسي لاتفاق الشراكة المبرم بين الاتحاد الأوروبي والدول المتوسطية، ويتعلق الأمر بإقامة منطقة التجارة الحرة خلال فترة انتقالية مدتها 12 سنة ابتداء من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ، باستثناء تركيا التي ألغيت التعريفة الجمركية للسلع الصناعية بينهما مباشرة دون فترة انتقالية، ويغطي هذا التعاون أهم المبادلات التجارية بين الطرفين الأمر الذي سيسمح بتحرير تنقل السلع والبضائع بينهما مع احترام التزامات المنظمة العالمية للتجارة، حيث تمّ تسخير مجموعة من الآليات لتمويل التحرير التدريجي لحركة السلع والخدمات المتمثل في برنامجي ميدا 1 و2.

**1.3. منطقة التجارة الحرة:**

تقوم هذه المنطقة بشكل تدريجي يتم من خلالها إلغاء جميع القيود المفروضة على الواردات من الجانبين، بالإضافة إلى عدم استخدام أي اجراء يعمل على التمييز بين المنتجات المحلية والأجنبية.

وتعمل هذه المنطقة على تشجيع التعاون والتكامل بغية تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة، وتحسين المستوى المعيشي لأفراد المجتمع خاصة من جانب الدول المتوسطية، ولتسهيل إقامة منطقة تجارة حرة تقرر ما يلي[17]:

اتباع سياسات مرتكزة على مبادئ اقتصاد السوق ودمج اقتصاداتها مع الأخذ بعين الاعتبار احتياجات ومستويات التنمية في كل منها؛

تشجيع وتطوير الآليات المناسبة لنقل التكنولوجيا من الدول الأكثر تقدما إلى البلدان المتوسطية؛

تبني الأحكام المناسبة بشأن قواعد المنشأ، وإصدار الشهادات، وحماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية والمنافسة؛

الإلغاء التدريجي للقيود التعريفية على المنتجات الصناعية أو التحرير التدريجي لتجارة المنتجات الزراعية وتجارة الخدمات؛

تعديل وتحديث الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، وإعطاء الأولوية لتعزيز وتطوير القطاع الخاص والقطاع الإنتاجي لترقية وإنشاء إطار تنظيمي مناسب لاقتصاد السوق، ويتم التفكيك الجمركي في إطار منطقة التجارة الحرة كالتالي:

**1.1.3. بالنسبة لتونس:**

تمثلت اتفاقية الشراكة الموقعة بين تونس والاتحاد الاوروبي في التخلص التدريجي من الرسوم الجمركية خلال فترة اثني عشر عاما على الواردات من السلع الصناعية من أوروبا، وقد تم الانتهاء الفعلي في سنة 2008. حيث اختلفت وتيرة تفكيك التعريفة الجمركية التونسية تبعا لنوع السلع الصناعية، التي قسمت إلى أربع قوائم كما يلي[18]:

- قائمة 1: تضم المواد الخام والتجهيزات التي لا تصنع محليا، والتي يتم التفكيك الجمركي عليها مباشرة عند دخول الاتفاقية حيز التنفيذ.
- قائمة 2: تضم السلع تامة الصنع التي لم يتم تصنيعها محليا، حيث يتم تفكيك الرسوم عليها تدريجيا على مدى أربع سنوات.
- قائمة 3: تضم المنتجات النهائية المصنعة محليا والتي يمكن أن تصمد أمام المنافسة الأجنبية، حيث يتم تفكيك الرسوم الجمركية تدريجيا على مدى اثني عشر عاما.
- قائمة 4: تضم المنتجات المصنوعة محليا والتي ليست لها القدرة على الصمود أمام المنافسة الأجنبية، حيث يتم تفكيك الرسوم الجمركية تدريجيا على مدى ثماني سنوات من توقيع الاتفاقية بعد فترة سماح لمدة أربع سنوات.

وهي موزعة حسب الجدول التالي:

**الجدول رقم 01 :** التفكيك الجمركي للسلع الصناعية المحددة في اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وتونس

| | 1996 | 1997 | 1998 | 1999 | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| القائمة 1 | 0% | 0% | 0% | 0% | 0% | 0% | 0% | 0% | 0% | 0% | 0% | 0% |
| القائمة 2 | 85% | 70% | 55% | 40% | 25% | 0% | 0% | 0% | 0% | 0% | 0% | 0% |
| القائمة 3 | 92% | 84% | 76% | 68% | 60% | 52% | 44% | 36% | 28% | 20% | 12% | 4% |
| القائمة 4 | - | - | - | - | 88% | 77% | 66% | 55% | 44% | 33% | 22% | 11% |

Source : Vincent Caupin, Libre-échange euro-méditerranéen : premier bilan au Maroc et en Tunisie, Agence Française de Développement (AFD), Paris, 2005, p41.

**2.1.3. بالنسبة للمغرب:**

تتمثل اتفاقية الشراكة بين المغرب والاتحاد الأوروبي في التفكيك التدريجي للتعريفة الجمركية خلال اثني عشر عاما على واردات المنتجات الصناعية من أوروبا، على أن يتم التفكيك النهائي بحلول سنة 2012. وتم تقسيمها إلى ثلاث فئات:[19]

- الفئة 1: تضم المواد الأولية والتجهيزات التي يتم الغاء التعريفة الجمركية عليها مباشرة بعد دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ.

- الفئة 2: المنتجات النهائية غير المصنعة محليا، والتي يتم التفكيك الجمركي تدريجيا على مدى أربع سنوات.

الفئة 3: المنتجات المصنعة محليا، والتي يتم تفكيك التعريفة الجمركية عليها تدريجيا على مدى تسع سنوات بعد فترة سماح مدتها ثلاث سنوات.

وهي موزعة حسب الجدول التالي:

**الجدول رقم 02 :** التفكيك الجمركي للسلع الصناعية المحددة في اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمغرب

| | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الفئة 1 | 0% | 0% | 0% | 0% | 0% | 0% | 0% | 0% | 0% | 0% | 0% | 0% |
| الفئة 2 | 75% | 50% | 25% | 0% | 0% | 0% | 0% | 0% | 0% | 0% | 0% | 0% |
| الفئة 3 | - | - | - | 90% | 80% | 70% | 60% | 50% | 40% | 30% | 20% | 10% |

Source : Vincent Caupin, Libre-échange euro-méditerranéen : premier bilan au Maroc et en Tunisie, Agence Française de Développement (AFD), Paris, 2005, p41.

### 3.1.3. بالنسبة لمصر:

تتمثل اتفاقية التجارة الموقعة بين مصر والاتحاد الاوروبي في تفكيك التعريفة الجمركية على الواردات من المنتجات التي يكون منشؤها مصر أو دول الاتحاد، المصنفة والمدرجة تحت الفصول من (25) إلى (97) من التصنيف المجمع ومن التعريفة الجمركية المصرية، باستثناء المنتجات الموجودة في الملحق (1) منه، كالتالي[20]:

- الفئة 1: تضم واردات مصر من المنتجات التي يكون منشؤها الاتحاد الأوروبي التي يتراوح معدل التعريفة الجمركية المفروضة عليها ما بين 1 % و5 %، والمدرجة في الملحق (2) من تصنيف اتفاقية الشراكة على مدى أربع سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بنسب مئوية متساوية تبلغ 25 %.

- الفئة 2: تضم واردات مصر من المنتجات التي يكون منشؤها الاتحاد الأوروبي ويتعلق الأمر بالسلع الوسيطة والمدخلات التي يتراوح معدل التعريفة الجمركية المفروضة عليها ما بين 10 % و30 %، والمدرجة في الملحق (3) من تصنيف اتفاقية الشراكة على مدى ست سنوات مع فترة سماح سنتين.

- الفئة 3: تضم واردات مصر من المنتجات التي يكون منشؤها الاتحاد الأوروبي ويتعلق الأمر بالمنتجات النهائية التي يتراوح معدل التعريفة الجمركية المفروضة عليها ما بين 30 % و40 %، والمدرجة في الملحق (4) من تصنيف اتفاق الشراكة على مدى ثماني سنوات مع فترة سماح تقدر بأربع سنوات.

- الفئة 4 : تضم واردات مصر من المنتجات التي يكون منشؤها الاتحاد الأوروبي والمدرجة في الملحق (5) من تصنيف اتفاق الشراكة، وتمثل هذه القائمة وسائل النقل من السيارات على مدى 10 سنوات مع فترة سماح تقدر بخمس سنوات.

وهي موزعة حسب الجدول التالي:

**الجدول رقم 03 :** التفكيك الجمركي للسلع الصناعية المحددة في اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والمصر

| | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 | 2012 | 2013 | 2014 | 2015 | 2016 | 2017 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الفئة1 | 75% | 50% | 25% | 0% | 0% | 0% | 0% | 0% | 0% | 0% | 0% | 0% | 0% | 0% |
| الفئة2 | - | - | 90% | 75% | 60% | 45% | 30% | 15% | 0% | 0% | 0% | 0% | 0% | 0% |
| الفئة3 | - | - | - | - | 95% | 90% | 75% | 60% | 45% | 30% | 15% | 0% | 0% | 0% |
| الفئة3 | - | - | - | - | - | 90% | 80% | 70% | 60% | 50% | 40% | 30% | 20% | 10% |

المصدر: بعثة الاتحاد الأوروبي في مصر على موقعها http://eeas.europa.eu/delegations/egypt ، تاريخ الاطلاع 2015/04/05.

### 4.1.3. بالنسبة لتركيا:

تعتبر تركيا حالة خاصة بالنسبة للاتحاد الاوروبي نظرا للظروف التاريخية المرتبطة بمحاولة دخولها للاتحاد الأوروبي، وقد وقع اتفاق الاتحاد الجمركي الأورو-تركي سنة 1995، وهو امتداد لاتفاق الشراكة الموقع سنة 1963، والذي دخل حيز التنفيذ في 1 جانفي 1996، حيث ينص على القضاء التام على التعريفة الجمركية المتبادلة على السلع الصناعية والمنتجات الزراعية المصنعة والخدمات، مثل المنتجات الزراعية وحصة الزراعة من المنتجات الزراعية المصنعة[21].

### 5.1.3. بالنسبة للجزائر:

تتمثل اتفاقية الشراكة بين الجزائر والاتحاد الأوروبي في تفكيك التعريفة الجمركية على مدى اثنتي عشر عاما للسلع الصناعية حسب أهميتها، وقد تم تقسيمها إلى ثلاث فئات[22]:

- الفئة1: تضم المواد الأولية الصناعية، وهي تمثل 25 % من الواردات الجزائرية من الاتحاد الأوروبي، حيث يتم التحرير الكلي بمجرد دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ.
- الفئة 2: تضم المواد نصف المصنعة وسلع التجهيز الصناعي والفلاحي.
- الفئة 3: تضم المنتجات التامة والمنتجات الصناعية المصنعة المحلية التي تتمتع بحماية تعريفية مرتفعة، على أن يتم بدأ التفكيك الجمركي على مدى 12 سنة مع فترة سماح مدتها سنتين.

وهي موزعة حسب الجدول التالي:

**الجدول رقم 04 :** التفكيك الجمركي للسلع الصناعية المحددة في اتفاقيات الشراكة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر

| | 2000 | 2001 | 2002 | 2003 | 2004 | 2005 | 2006 | 2007 | 2008 | 2009 | 2010 | 2011 |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| الفئة 1 | 0% | 0% | 0% | 0% | 0% | 0% | 0% | 0% | 0% | 0% | 0% | 0% |
| الفئة 2 | - | - | 80% | 70% | 60% | 40% | 20% | 0% | 0% | 0% | 0% | 0% |
| الفئة 3 | - | - | 90% | 80% | 70% | 60% | 50% | 40% | 30% | 20% | 10% | 5% |

المصدر: علي لزعر وبوعزيز ناصر، تأهيل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية في ظل الشراكة الأورو-متوسطية، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، جامعة محمد خضير بسكرة، العدد 05، جوان 2005، ص36.

### 2.3. التعاون التجاري بين الاتحاد الاوروبي والدول المتوسطية:

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك الأول للدول محل الدراسة نظرا للروابط التاريخية والجغرافية، وقد تطورت التجارة الخارجية بينهما، حيث سجلت صادرات وواردات الاتحاد الأوروبي إلى هذه الدول النتائج التالية:

**الجدول رقم 05 :** حجم المبادلات التجارية للاتحاد الأوروبي مع الدول المتوسطية

القيمة: مليار أورو

| | تونس | | المغرب | | مصر | | تركيا | | الجزائر | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الصادرات | الواردات | الصادرات | الواردات | الصادرات | الواردات | الصادرات | الواردات | الصادرات | الواردات |
| 2011 | 9,9 | 11,0 | 8,9 | 15,4 | - | - | - | - | 27,8 | 17,3 |
| 2012 | 9,5 | 11,2 | 9,3 | 16,9 | 15,5 | 8,5 | 75.4 | 48.8 | 32,8 | 21,1 |
| 2013 | 9,3 | 11,2 | 10,11 | 17,3 | 14,9 | 8 | 77.6 | 50.7 | 31,9 | 22,4 |
| 2014 | 9,4 | 11,0 | 11,0 | 18,2 | 16,9 | 8,6 | 74.6 | 54.3 | 23,4 | 29,4 |

Source : commission européenne, sur le site http://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions, date de visite 09/04/2015.

**الجدول رقم 06 :** حجم المبادلات التجارية للدول المتوسطية مع للاتحاد الأوروبي سنة 2013

| | تونس | | المغرب | | مصر | | تركيا | | الجزائر | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الاتحاد الاوروبي | باقي العالم | الاتحاد الاوروبي | باقي العالم | الاتحاد الاوروبي | باقي العالم | الاتحاد الاوروبي | باقي العالم | الاتحاد الاوروبي | باقي العالم |
| الصادرات | 74.4% | 25,6% | - | - | 27.9% | 72,1% | 41.5% | 58,5% | 65% | 35% |
| الواردات | 57.2% | 42,8% | - | - | 32% | 68% | 36,7% | 63,3% | 52,2% | 47,8% |
| التجارة الكلية | 64,2% | 35,8% | - | - | 30,7% | 69,3% | 38,5% | 61,5% | 59,1% | 40,9% |

Source :commission européenne, sur le site http://ec.europa.eu/trade/policy/countries-and-regions, date de visite 09/04/2015.

**1.2.3. التعاون التجاري بين تونس والاتحاد الاوروبي:**

يعتبر الاتحاد الاوروبي الشريك الأول لتونس، حيث بلغت نسبة التبادل بينهما حوالي 64,2% من إجمالي التجارة الخارجية التونسية سنة 2013.

ففي سنة 2013، بلغ حجم التجارة الكلية للاتحاد الاوروبي مع تونس حوالي 20,5 مليار أورو بحيث تتمثل واردات الاتحاد الأوروبي من تونس في الآلات والمعدات بنسبة 36 %، المنسوجات والملابس بنسبة 25,1 %، الوقود ومنتجات التعدين بنسبة 15,7%، أما الصادرات الأوروبية لتونس فتمثلت في: آلات ومعدات النقل بـ 35 %، النسيج والملابس بنسبة 11,7 %، المواد الكيميائية بنسبة 10,8 %، وتتركز تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر إلى تونس في تطوير شبكة البنى التحتية وقطاع الملابس والنسيج. وفي سنة 2014 احتلت تونس المرتبة 32 في التجارة الخارجية للاتحاد بمقدار 20,4 مليار أورو، أي ما يعادل 0,6 % من حجم التجارة الخارجية للاتحاد.

أما الاسواق التجارية التي تتعامل معها تونس فيحتل الاتحاد الاوروبي المرتبة الأولى بـ 20 مليار أورو سنة 2014 بنسبة 64,1 % من إجمالي التجارة الخارجية التونسية.

**2.2.3. التعاون التجاري بين المغرب والاتحاد الاوروبي:**

الاتحاد الأوروبي هو الشريك التجاري الأول للمغرب، حيث بلغ إجمالي التجارة سنة 2013 حوالي 27 مليار أورو. وتتمثل واردات الاتحاد الأوروبي من المغرب في الآلات ومعدات النقل، والمنتجات الزراعية، والملابس. أما صادرات الاتحاد الأوروبي إلى المغرب فتتمثل في الآلات ومعدات النقل والوقود والمواد الكيميائية.

**3.2.3. التعاون التجاري بين مصر والاتحاد الأوروبي**

تعد مصر شريكا رئيسيا للاتحاد الأوروبي في منطقة جنوب البحر الابيض المتوسط، فمنذ بدأ سريان اتفاق الشراكة بينهما تضاعف التبادل التجاري الثنائي، حيث سجل سنة 2004 حوالي 11,8 مليار أورو ليصل إلى أعلى مستوى له سنة 2014 بحوالي 25,5 مليار أورو، وبذلك تحتل مصر المرتبة 30 من بين الدول التي يتعامل معها الاتحاد الأوروبي. وتتمثل واردات الاتحاد الأوروبي من مصر في منتجات الوقود والتعدين بنسبة 45,6 %، تليها المواد الكيميائية بنسبة 14,6 %، والمنسوجات والملابس بنسبة 9,8 %، وتتمثل الصادرات الأوروبية إلى مصر في الآلات ومعدات النقل.

أما الأسواق التجارية التي تتعامل معها مصر فيحتل الاتحاد الاوروبي المرتبة الأولى بـ 22,16 مليار أورو سنة 2014 بنسبة 30,7 % من إجمالي التجارة الخارجية المصرية.

**4.2.3. التعاون التجاري بين تركيا والاتحاد الاوروبي**

يعد الاتحاد الأوروبي شريك تركيا الأول في التجارة الدولية، حيث بلغ حجم التجارة الكلية بينهما سنة 2013 حوالي 119,247 مليار دولار بنسبة 38,5 %، كما قدر حجم صادرات تركيا إلى الاتحاد الأوروبي 41,5 % من إجمالي الصادرات التركية، وتتمثل معظمها في الآلات ومعدات النقل والسلع المصنعة، أما واردات تركيا من الاتحاد الأوروبي قدرت بـ 36.7 % من إجمالي الواردات، في حين تحتل تركيا المرتبة 7 من الدول التي يستورد منها الاتحاد الأوروبي والمرتبة 5 من الدول التي يصدر إليها.

وتتمثل أسواق التصدير الرئيسية لتركيا في: الاتحاد الأوروبي، العراق، روسيا، الولايات المتحدة الأمريكية، الإمارات العربية المتحدة وإيران. أما واردات تركيا فتأتي من الأسواق الرئيسية التالية: الاتحاد الأوروبي وروسيا والصين والولايات المتحدة الأمريكية وإيران وكوريا الجنوبية. ويهيمن على صادرات الاتحاد الأوروبي إلى تركيا الآلات والمواد والنقل، والمنتجات الكيميائية والسلع المصنعة.

**5.2.3. التعاون التجاري بين الجزائر والاتحاد الاوروبي:**

يعتبر الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأكبر للجزائر ويمتص نصف حجم التجارة الخارجية لها بـ 54,1%، ففي سنة 2013 بلغ إجمالي التجارة بين الاتحاد الأوروبي والجزائر 54,18 مليار أورو.

وقد ارتفعت بين سنتي 2008 و2013 بسبب زيادة الصادرات من النفط، حيث تعتبر الجزائر ثالث أكبر مزود للطاقة في الاتحاد الأوروبي، حيث أنّ 98,2 % من حجم الواردات الأوروبية من الجزائر تتمثل في منتجات الطاقة والتعدين بـحوالي 31,2 مليار أورو، وتمثل المواد الكيميائية ثاني أهم واردات الاتحاد الأوروبي من الجزائر. أما الصادرات الأوروبية إلى الجزائر فتمثلت في الآلات ومعدات النقل بنسبة 35,8 %، والمواد الكيميائية بنسبة 13,1% والحديد والصلب بنسبة 10,5 %.

وفي سنة 2014 احتلت الجزائر المرتبة 13 من التجارة الخارجية للاتحاد بـ 1,6 %، ويعتبر النفط والغاز الطبيعي المنتجين الأساسيين في التجارة بينهما.

**3.3. التعاون والتشاور الاقتصادي**

ركز المشاركون في اتفاق برشلونة على تحديد التعاون الاقتصادي بين دول الاتحاد الاوروبي والدول المتوسطية، والتي أهمها:

- التعرف على أنّ التنمية الاقتصادية يجب أن تعتمد بالدرجة الأولى على الادخار المحلي الذي هو أساس الاستثمار المحلي وعلى الاستثمار الاجنبي الذي يؤدي إلى نقل التكنولوجيا وزيادة التصدير والانتاج، لهذا يجب تهيئة المحيط المناسب لهما من خلال إزالة جميع العقبات التي تعترض تطورهما ونموهما؛

- التأكيد على أنّ التعاون الإقليمي المبني على أساس طوعي بهدف تطوير التبادل التجاري بين الشركاء يشكل عاملا رئيسيا في انشاء منطقة التجارة الحرة؛

- تشجيع المؤسسات للدخول في اتفاقيات مع بعضها البعض لدعم التعاون والتحديث الصناعي من خلال توفير بيئة مواتية وإطار تنظيمي مناسب، بالإضافة إلى وضع وتنفيذ برامج لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛

التعرف على الدور الرئيسي للمرأة في التنمية وتعزيز مشاركتها في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي خلق فرص العمل؛

- ايجاد آليات مشتركة لحفظ وإدارة الموارد السمكية وتحسين التعاون المشترك في مجال البحث العلمي والتدريب، بما في ذلك تربية الأحياء المائية؛

- تعزيز التعاون المشترك في مجال الموارد المائية، وتحسين وتنمية إداراتها؛

- التأكيد على أهمية تطوير وتحسين البنية التحتية، بما في ذلك إنشاء نظام نقل فعّال، وتنمية تكنولوجيا المعلومات وتحديث الاتصالات؛

- التعاون في المجال الزراعي من أجل تحديث وإعادة هيكلة القطاع الزراعي وتشجيع التنمية الريفية المتكاملة ودعم السياسات التي ينفذها الشركاء من أجل تنويع الإنتاج؛

### 4.3. التعاون المالي:

#### 1.4.3. برنامج ميدا:

يعد برنامج ميدا الأداة المالية التي يستعملها الاتحاد الأوروبي لتنفيذ الشراكة الأورو-متوسطية، ويسمح هذا البرنامج بمنح مساعدات مالية في شكل منح للدول المتوسطية لتمويل المشاريع والمساهمة في انجاح عملية تأهيل اقتصاداتها للدخول في منطقة التجارة الحرة، ويهدف هذا البرنامج إلى دعم الاستقرار السياسي والديمقراطي وتطوير التعاون الاقتصادي والاجتماعي، ودعم التحول الاقتصادي من أجل تحديث وتنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة وتطوير البنى التحتية وتشجيع الاستثمار الخاص والتعاون الصناعي بين الشركاء[23]. وقد كانت التزامات ومدفوعات برنامج ميدا موزعة على الدول المتوسطية كما يلي:

**الجدول رقم 07 :** التزامات ومدفوعات برنامج ميدا للدول المتوسطية من 1999 إلى 2005

القيمة: مليون أورو

| | ميدا 1: 1995- 1999 | | | ميدا 2: 2000-2005 | | | 1995-2005 | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | الالتزامات | المدفوعات | المدفو/الالتز | الالتزامات | المدفوعات | المدفو/ الالتز | الالتزامات | المدفوعات | المدفو/الالتز |
| تونس | 428 | 168 | 39% | 447 | 400 | 89% | 875 | 568 | 65% |
| المغرب | 660 | 128 | 19% | 812 | 656 | 81% | 1472 | 782 | 53% |
| مصر | 686 | 157 | 23% | 463 | 493 | 106,5% | 1150 | 650 | 56,5% |
| تركيا | 376 | - | - | - | - | - | - | - | - |
| الجزائر | 164 | 30 | 18% | 273 | 114 | 42% | 437 | 144 | 33% |

Source : Journal officiel de l'Union Européenne, Cour des comptes, programme MEDA, accompagné des réponses de la Commission, rapport spécial No 5 /2006/C 200/01, 2006, p12.

يتبين لنا من خلال قراءتنا لهذا الجدول أن المغرب خصص 660 مليون أورو كالتزامات من خلال «ميدا1»، إلا أن المدفوعات بلغت 128 مليون أورو فقط، أي بنسبة 19 % من الأموال المتعهد بها، وهي نسبة لا تكفي للنهوض بالصناعة المغربية. أما خلال برنامج «ميدا2»، فقد بلغت التعهدات 677 مليون أورو وهو مبلغ غير بعيد عن المبلغ المخصص من خلال «ميدا1»، ولكن المدفوعات بلغت 443 مليون أورو أي بنسبة 65 %، وهي نسبة كبيرة إذا ما قورنت ببرنامج «ميدا1»، إلا أن هذه المبالغ تبقى غير كافية للنهوض بالاقتصاد المغربي وزيادة المنافسة والقيام بعملية تأهيل المؤسسات الصناعية.

وتشمل القطاعات المستهدفة: بناء الطرق السريعة والطرق الريفية وإعادة تأهيلها، وتحسين أنظمة الصرف الصحي وإدارة المياه، وإعادة تأهيل شبكة السكك الحديدية وتطوير القطاع المصرفي.

أما بالنسبة لتونس فقد خصص لها 428 مليون أورو كالتزامات من خلال «ميدا1»، إلا أن المدفوعات بلغت 168 مليون أورو فقط، أي بنسبة 39% من الأموال المتعهد بها، وهي بهذا لم تصل إلى نصف النسبة المقررة لها. أما خلال برنامج «ميدا2»، فقد بلغت التعهدات 447 مليون أورو وهو مبلغ غير بعيد عن المبلغ المخصص من خلال «ميدا1»، أما المدفوعات فقد بلغت 400 مليون أورو أي بنسبة 89%، وبالتالي فقد غطت المدفوعات نسبة كبيرة من الالتزامات المخصصة لهذه المرحلة.

وتهدف تدابير التمويل الموجهة لمصر في إطار برنامج ميدا إلى تمكينها من انجاح عملية التحول الاقتصادي وتحسين التوازن الاجتماعي والاقتصادي المستدام. وقد خصص لها 1150 مليون أورو منها 686 مليون أورو خلال ميدا1، إلا أن المدفوعات بلغت 157 مليون أورو فقط وهو مبلغ بعيد جدا لا يكفي تغطية كل الاجراءات، أما خلال برنامج ميدا2 فقد خصص لها 463 مليون إلا أن المدفوعات بلغت 493 مليون، وهي بذلك أكبر من حجم المبلغ المخصص لهذه المرحلة.

بالنسبة لتركيا فقد التزم الاتحاد الأوروبي من خلال برنامج ميدا 1 بتقديم 376 مليون أورو[24]، وكان الهدف العام من الأنشطة الممولة في إطار برنامج ميدا في تركيا هو دعم التنمية والتحول الاقتصاد في ظل الاتحاد الجمركي بين الاتحاد الأوروبي وتركيا، وتعزيز التوازن الاجتماعي والاقتصادي الأفضل في البلاد. وقد تم تمويل 55 مشروعا للتعاون فقط بسبب بعض القيود الإضافية المفروضة على تركيا من قبل البرلمان الأوروبي في عام 1996، وقد بدأت مشاريع في التبلور مع حلول سنة 1998. وتركزت هذه المشاريع على الأولويات التالية: التحديث وتشجيع القطاع الخاص، إصلاح نظام التعليم ونظام التدريب المهني الأساسي وكذلك تعزيز نوعية التعليم المقدم، بالإضافة إلى ترقية حقوق الإنسان وتعزيز الديمقراطية والمجتمع المدني.

وبالنسبة للجزائر فقد التزم الاتحاد الأوروبي من خلال برنامج ميدا 1 بتقديم 164 مليون أورو، إلا أنّ المبلغ الفعلي الذي استفادت منه هو 30 مليون أورو أي ما يعادل 18% فقط من مجموع التعهدات الكلية لهذه المرحلة، وهي نسبة بعيدة لا تسمح بتغطية جميع الإصلاحات المقررة في تلك المرحلة، أما خلال برنامج «ميدا2»، فقد بلغت التعهدات 273 مليون أورو تم إنفاق 114 مليون أورو منها بنسبة 42 % من مجموع التعهدات الكلية المقررة من الاتحاد الأوروبي، وهي نسبة كبيرة إذا ما قورنت ببرنامج «ميدا1».

### 2.4.3. بنك الاستثمار الأوروبي:

أنشأ بموجب معاهدة روما كهيئة من الهيئات المالية للاتحاد الأوروبي، هدفه تقديم الدعم المالي في شكل قروض طويلة الأجل، يهدف إلى دعم وتطوير التنمية الاقتصادية واستقرار منطقة الحوض المتوسط، وتندرج أنشطته حسب الإطار العام للاتحاد الأوروبي، وقد قدم هذا البنك سنة 2002 حوالي 2,2 مليار أورو كاستثمارات في المنطقة المتوسطية ثلثها موجهة للقطاع الخاص و1,6 مليار أورو كقروض، وتشير هذه الأرقام إلى الالتزام الذي يقدمه الاتحاد الأوروبي لمنطقة الحوض المتوسط.

وفي سنة 2007 وصل حجم القروض الممنوحة 7,4 مليار أورو منها 6,4 ممنوحة تحت سلطة الاتحاد الأوروبي والباقي وزعت كقروض طويلة الأجل لدول الحوض المتوسط.

وقد بلغ حجم تمويل بنك الاستثمار الأوروبي للمغرب 1 مليون أورو خلال الفترة من 1995 إلى 2002[25]، أما حجم القروض الممنوحة لتونس للفترة 1995-2002 وصلت إلى 1,075 مليون أورو، وقد استهدفت قطاعات النقل التحتية (الطرق والسكك الحديدية والكهرباء)، والبيئة، وتنمية المشاريع الخاصة وإدارة المياه[26]. وبالنسبة للجزائر فقد بلغ حجم القروض الممنوحة خلال الفترة 1995-2002 حوالي 1,113 مليون أورو[27]. أما تركيا فقد بلغ حجم القروض الممنوحة خلال الفترة 2000-2004 حوالي 450 مليون أورو[28].

**4. دراسة تقييمية لواقع الشراكة الاقتصادية الأورو-متوسطية:**

سنقوم فيما يلي بتحديد نقاط القوة والضعف للاقتصاد التونسي والمغربي والمصري والتركي والجزائري لمعرفة مدى نجاح الشراكة الأورو-متوسطية. وسيتم الاعتماد على مؤشر الميزة النسبية الظاهرة المحسوب بالصيغة الثانية (ACR2[29]) . فعندما يكون أكبر من الواحد (ACR2>1) فإن البلد يملك ميزة تنافسية في الفروع التي كان يجب تطويرها والعناية بها قبل الدخول في الشراكة ومعرفة الفترة التي يجب الدخول إليها بهدف إلغاء جميع الحواجز أين سيتم إغراق الأسواق المتوسطية بمنتجات أوروبية ذات جودة عالية، وكل الإحصائيات المستعملة في هذه الدراسة تمّ الحصول عليها من قاعدة البيانات CHELEM-CIN.

**1.4. واقع الشراكة الأورو-تونسية:**

سنحاول فيما يلي دراسة الاقتصاد التونسي قبل وبعد إبرام اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لمعرفة الإصلاحات التي قامت بها السلطات التونسية لتقوية اقتصادها الوطني.

**1.1.4. واقع الاقتصاد التونسي قبل بدأ تطبيق اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي:**

لمعرفة واقع الاقتصاد التونسي قبل بدأ تطبيق اتفاق الشراكة المبرم مع الاتحاد الأوروبي، سنعتمد على مؤشر الميزة النسبية الظاهرة المحسوب بالصيغة الثانية ACR2.

**الشكل رقم 01** : واقع الاقتصاد التونسي قبل دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ حسب مؤشر ACR2 من 1989 إلى 1998

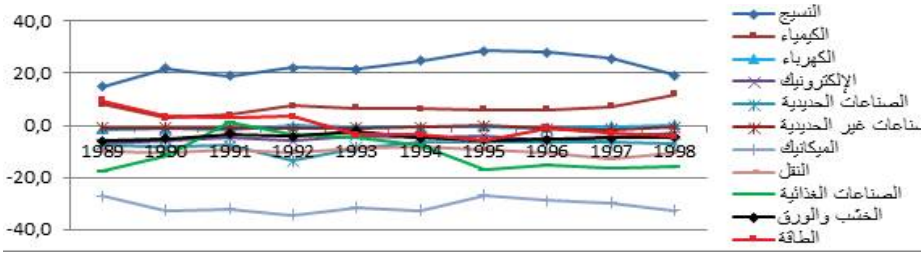


المصدر: من إعداد الباحثة حسب قاعدة البيانات CHELEM-CIN، تاريخ الاطلاع 2015/04/05.

من خلال الشكل السابق، فإن نقاط القوة للاقتصاد التونسي قبل دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ، تمثلت في: فرعي النسيج والكيمياء، كون قيمة المؤشر أكبر من الواحد، أما فرع الطاقة فكانت تونس تملك فيه ميزة تنافسية، لكن منذ سنة 1992 شهد تدهورا كبيرا حيث أصبح هذا الفرع غير تنافسي وهذا ما يبينه مؤشر ACR2 كون قيمته أقل تماما من الواحد.

**2.1.4. واقع الاقتصاد التونسي بعد دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ:**

سنقوم فيما يلي بدراسة الاقتصاد التونسي حسب مؤشر ACR2 لمعرفة إذا ما قامت الدولة التونسية بإصلاح اقتصادها بعد توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لتفادي المشاكل المحتملة بعد دخولها لمنطقة التجارة الحرة.

**الشكل رقم 02 :** واقع الاقتصاد التونسي بعد دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ حسب مؤشر ACR2 للفترة من 1998 إلى 2013

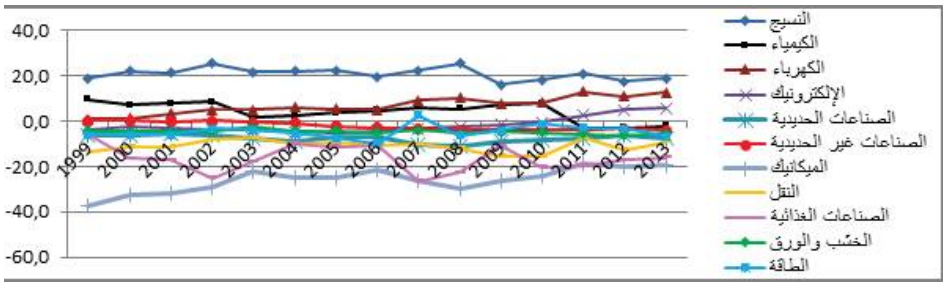


المصدر: من إعداد الباحثة حسب قاعدة البيانات CHELEM-CIN، تاريخ الاطلاع 2015/04/05.

من خلال الشكل السابق، نستنتج أن السلطات التونسية طالما اقتصادها عندما كانت تملك فرعين تنافسيين قبل توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الاوروبي أصبحت تملك ثلاث فروع تنافسية بعد دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ والتي تعتبر كنقاط قوة لها؛ وهي: فرع النسيج والكيمياء والكهرباء، حيث شهد فرع الكيمياء تقلبات عديدة من 1989 إلى 2011 أين أصبحت قيمة المؤشر سالبة، لذلك يجب على السلطات التونسية أن تسعى أكثر من أجل النهوض مجددا بهذا القطاع المهم خاصة مع دخولها الفعلي إلى منطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي أين ستشهد منتجات هذا الفرع منافسة شديدة من طرف المنتجات الأوروبية التي تتسم بالجودة. أما فرع الكهرباء فقد شهد قفزة نوعية؛ فبعدما كان هذا الفرع غير تنافسي قبل دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ أصبح من الفروع التنافسية، لهذا يجب على السلطات التونسية أن تسعى جاهدة لتطويره أكثر حتى تستطيع من خلاله مواجهة المنافسة الأوروبية. كما يمكن لفرع الإلكترونيك أن يصبح فرع تنافسي إذا ما واصلت السلطات التونسية دعمه أكثر كون قيمة المؤشر تحسنت كثيرا منذ سنة 2011 حيث أصبحت أكبر من الواحد.

**2.4. واقع الشراكة الأورو-مغربية:**

سنحاول فيما يلي معرفة واقع الشراكة الأورو-مغربية لمعرفة الاصلاحات التي قامت بها السلطات المغربية للدخول لمنطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الاوروبي.

**1.2.4. واقع الاقتصاد المغربي قبل دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ:**

لتحديد واقع الاقتصاد المغربي قبل شروع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، سنقوم بتحليل وضعية الميزة النسبية الظاهرة بالإضافة إلى حساب الصيغة الثانية لمعرفة النقائص الموجودة في الاقتصاد المغربي التي يجب تطويرها تحسبا للدخول لمنطقة التجارة الحرة مع الاتحاد الأوروبي.

**الشكل رقم 03 :** واقع الاقتصاد المغربي قبل دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ حسب مؤشر

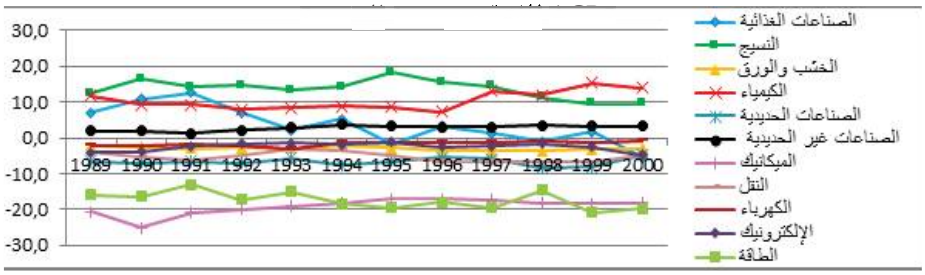


المصدر: من إعداد الباحثة حسب قاعدة البيانات CHELEM-CIN، تاريخ الاطلاع 2015/04/05.

نلاحظ من خلال الشكل أن الاقتصاد المغربي يملك ميزة نسبية ظاهرة في أربعة فروع اقتصادية قبل دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ وهي: فرع النسيج وفرع الكيمياء وفرع الصناعات غير الحديدية وفرع الصناعات الغذائية، حيث نجد أن مؤشر الميزة النسبية الظاهرة المحسوب بالصيغة الثانية أكبر من الواحد، كما نلاحظ أن فرع الصناعات الغذائية شهد تدهورا كبيرا فبعدما كانت قيمة المؤشر مرتفعة تدهورت كثيرا حتى أصبح الفرع غير تنافسي.

**2.2.4. واقع الاقتصاد المغربي بعد دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ:**

بعد تحديد واقع الاقتصاد المغربي قبل دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، سنقوم بتحديده بعد دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ لمعرفة التطور الحاصل في الاقتصاد المغربي.

**الشكل رقم 04** : واقع الاقتصاد المغربي بعد دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ حسب مؤشر ACR2 للفترة من 2001 إلى 2013

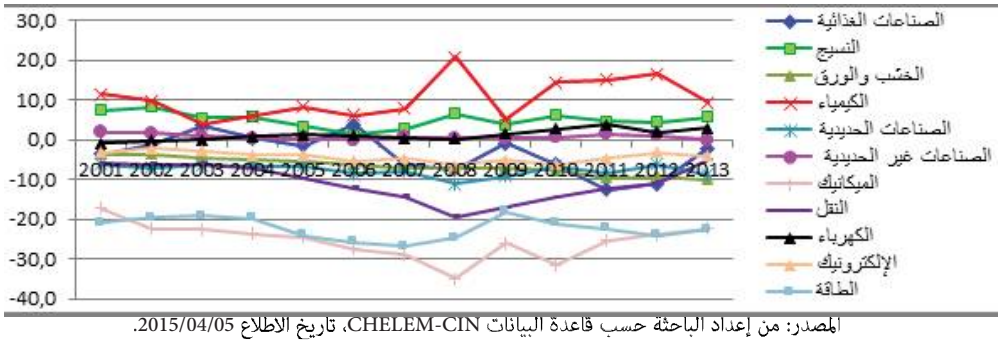


المصدر: من إعداد الباحثة حسب قاعدة البيانات CHELEM-CIN، تاريخ الاطلاع 2015/04/05.

نلاحظ من خلال الشكل السابق، أن الاقتصاد المغربي بعد دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ أصبح يملك ميزة نسبية ظاهرة في ثلاث فروع اقتصادية؛ هي: فرع الكيمياء وفرع النسيج وفرع الكهرباء.

حيث نلاحظ ظهور بعض الفروع الاقتصادية واندثار أخرى؛ فقرع الصناعات غير الحديدية قبل دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ كان المغرب يملك فيه ميزة تنافسية، إلا أنه بعد دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ أصبحت قيمة المؤشر فيه سالبة وأقل من الواحد، في حين نجد فرع الكهرباء شهد تحسنا ملحوظا بعد دخول هذا الاتفاق حيز التنفيذ.

### 3.4. واقع الشراكة الأورو-مصرية:

سنحاول فيما يلي دراسة الاقتصاد المصري للوقوف على التغيرات الحاصلة فيه بعد دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ.

#### 1.3.4. واقع الاقتصاد المصري قبل دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ:

لتحديد واقع الاقتصاد المصري قبل توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، سنعتمد على مؤشر الميزة النسبية الظاهرة المحسوب بالصيغة الثانية.

**الشكل رقم 05** : واقع الاقتصاد المصري قبل دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ حسب مؤشر ACR2

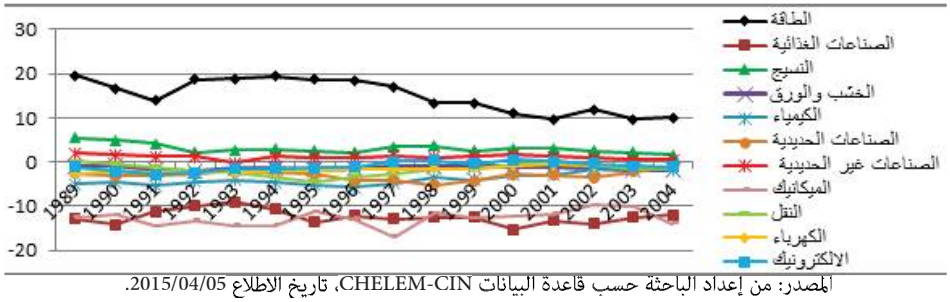


المصدر: من إعداد الباحثة حسب قاعدة البيانات CHELEM-CIN، تاريخ الاطلاع 2015/04/05.

من خلال الشكل السابق، فإن نقاط القوة للاقتصاد المصري قبل دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ، تمثلت في: فرع الطاقة والنسيج، كون قيمة المؤشر أكبر من الواحد؛ أما في الصناعات غير الحديدية فإنه يكون في وضع تنافسي وتارة أخرى يكون غير تنافسي.

**2.3.4. واقع الاقتصاد المصري بعد دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ:**

سنقوم فيما يلي بدراسة الاقتصاد المصري حسب مؤشر ACR2 لمعرفة إذا ما قامت الدولة المضيفة بإصلاح اقتصادها بعد توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي لتفادي المشاكل المحتملة بعد دخولها لمنطقة التجارة الحرة.

**الشكل رقم 06** : واقع الاقتصاد المصري بعد دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ حسب مؤشر ACR2

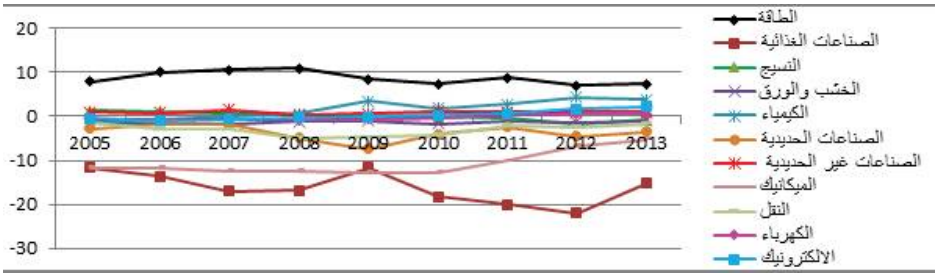


المصدر: من إعداد الباحثة حسب قاعدة البيانات CHELEM-CIN، تاريخ الاطلاع 2015/04/05.

من خلال هذا الشكل نلاحظ أن الاقتصاد المصري بعد دخول اتفاق الشراكة حيز التنفيذ أصبح يملك ميزة تنافسية في فرع الطاقة الذي حافظ على تنافسيته وفرع الصناعات غير الحديدية الذي يعتبر منافسا فارة يكون تنافسيا وتارة غير تنافسي، أما فرع النسيج فقد أصبح فرعا غير تنافسي وهذا ما يعكس التدهور الذي شهدة هذا القطاع، فكل الاصلاحات التي قامت بها السلطات المصرية لم تكن في المستوى، أما فرع الإلكترونيك فقد شهد تطورا ملحوظا خاصة منذ سنة 2012، وأخيرا فرع الكيمياء الذي شهد قفزة نوعية منذ سنة 2009. وعليه نستنتج أن الاقتصاد المصري تحسن كثيرا بعد توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وقيامها بالاصلاحات اللازمة للدخول إلى منطقة التجارة الحرة.

**4.4. واقع الشراكة الأورو-تركية:**

تركيا هي حالة خاصة بالنسبة للاتحاد الأوروبي لهذا سنحاول فيما يلي معرفة واقع الشراكة الأورو تركية لمعرفة الاصلاحات التي قامت بها السلطات.

**1.4.4. واقع الاقتصاد التركي قبل دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ:**

لتحديد واقع الاقتصاد التركي قبل توقيع اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، سنعتمد على مؤشر الميزة النسبية الظاهرة المحسوب بالصيغة الثانية.